

الابن صلى البيت وكذا البر وجنته اهل بيت ابي دون الله لان
 الانسان ينجس بآبائه بخلاف قرابة حيث يكون مع جانب الاب
 والام والاهل منها وجنتها مع ابه او جدته او صلبها من اهل بيتها او
 جنبها لانها ولد ولدها لانها ولد من قومها كما في الكفاي وولد
 زيد بن علي والذكر والنسخ لوجود مبداء الاستغناء فيهما وفي قوله
 الذكر كاشحين يعني انما اوصى لورثته فلان فيهم لورثته كل
 الشبه لان ما نص على لفظ الورثة علم ان مقتضى التفسير كما
 في الجواز وانما بني فلان وعلماءهم ورضاهم واراءهم منها وانما
 وغيرهم وورثتهم وانما هم انما اوصى اذا امكن تحقيق التعليل في
 حقهم والوصية تليق والابن وان لم يوصى فله فيهم لان المقصود
 من الوصية القرابة وهي سد الخلق وراثة الميراث وهذه السبب في
 تحقيق الحاجة في رجله على القرابة بخلاف ما اذا وصى بشان بني
 فلان وهو يوصون اولاد بني فلان وهو لا يوصون حيث يطلب الوصية
 ان يوصي في لفظه ما في عن الحاجة ولا يمكن ان يوصي في حق كل
 البهائم انما حصة المائنة على العرفاء لهم في الوصية للفقراء والفقراء
 يجب العرفاء ان يوصي منهم اعتبارا بالحق والحق انما في الوصايا
 كما هو موقوف فلان يحصل بكونهم في القرابة ولو وصى بشان فلان
 يدخل فيه المائنة في قول اني حنيفة اول قول وهو قولهما لان جمع
 الذكور فيها وان المائنة ثم يرجع وقال فلان اول الذكور حنيفة لان
 حقيقة الاسم للذكور وانما المائنة ثم يرجع وقال فلان اول الذكور حنيفة وقال
 في الكفاي ولو وصى بشان فلان فهو على الذكور لا غير عند ابي يوسف
 وهو قول ابي حنيفة انما اعتبارا بالحقيقة وقال محمد بن زيد بن النعمان
 وهو قول ابي حنيفة اول وقال في الوفاة وفي بني فلان انما منهم

اقول

اقول لم يظهر من احوالها حب الوفاة القول الذي يرجح
 الامام وهو واقعة ابو يوسف في رواية الامام ان ابي حنيفة او
 في الخبر في العترة على من البطن اولها الشخصية التفضيلة
 ثم التفضيلة ثم العترة ثم البطن ثم الخلفاء في العترة والاول
 الامامات واولى العترة والمولاة وحلفاءهم والاولى الامامات
 اعياهم بل حردوا بالتعصب كبنى ادم وحلفاءهم والاولى الامامات
 والمولاة وحلفاءهم وصح من لم يوصى له في موقوفه على العترة
 لان المولى لفظ مشترك بين معتبين احدهما مولى الشئ والاخر
 منع عليه فلا يملكه ما لفظ واحد في موضع الاشارة بخلاف ما اذا
 حلف ان يحكم مولى فلان حيث يقفون الا على والاسفل لانه مقام
 النبي والابن في فيه الامان بغيره في جودته قال في الكفاي فوجبت الوصية
 حتى يعطى البطان ولم يوصى بغيره ضرورة ويدخل فيه اني في المولى
 مما اعتقه في صحته ووجهه لتناول اللفظ اياه لا بعد بوجه واعمال
 اولاده لان مقتضى يحصل بعد الموت والوصية والبيان في حاله
 الموت فلان من تحقق الاسم فله وعين ابي يوسف انه يدخلون
 لان سبب الاحتجاج لازم في حقهم فيطلق اسم المولى عليهم
 بالوصية بالقرابة والكل او الميراث جميع الوصية بقرابة
 بعده وسكنه واره مرة معتبة وادالان المناقصة عليك في حال
 الحيوة بدون وبدون هذه الامور لمات الحاجة كما في الاعيان ويكون
 محسوسا على ملكه في حق المنفعة حتى يملكها الموصي له على ملك الموصي
 كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف على حكم ملك الوقف وكيفية
 موقوفه ومؤثره كما في العارية فانها تملك على الموقوف بخلاف العارية
 فانه فله في اتملكه المورث وهو في عينه تبقى والمنفعة عوضا تبقى

وكتبت في سنة ١٢٠٠
 في سنة ١٢٠٠
 في سنة ١٢٠٠